REPRESENTATIVE OFFICE OF FINLAND
RAMALLAH

تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

النزاع و المرأة

دراسة مسحية وسياساتية

مناطق

يطا والبلدة القديمة في الخليل

وحزما ومخيم شعفاط في القدس

اعداد :

مؤسسة تعاون لحل الصراع

تشرين أول 2020

REPRESENTATIVE OFFICE OF FINLAND
RAMALLAH

تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

النزاع والمرأة:
دراسة مسحية وسياساتية

مناطق
يطا والبلدة القديمة في الخليل
وحزما ومخيم شعفاط في القدس

مؤسسة تعاون لحل الصراع

نبذة تعريفية

تعاون لحل الصراع مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة وغير ربحية، تأسست عام 2002 ،بهدف زيادة الوعي لدى الشباب حول الطرق الفعالة والمسالمة للتعامل مع النزاع، وكذلك من أجل تطوير قيم الفهم، والاحترام، والمقدرة على التعاون مع الآخرين ضمن عالم متداخل الثقافات.

فلسفة عمل المؤسسة والفئات المستهدفة :

تستهدف تعاون الشباب في فلسطين بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقوم بدمج الرؤى الأخلاقية والقيمية والفلسفية ضمن عملية خلق تغيير اجتماعي سلمي، كما وتركز في عملها على دمج مفاهيم التوسط، وحل النزاع، والتثقيف السلمي في جميع مجالات حياة الشباب، وقد قامت تعاون، من خلال عملها، بتطوير علاقة مميزة مع العديد من الجامعات، والمنظمات الشبابية، ومؤسسات المجتمع المدني في داخل فلسطين وخارجها.

حملات مؤسسة تعاون ونشاطاتها تنتشر على نطاق الوطن على أسس من الفهم الأفضل لثقافة النزاع، من أجل السعي إلى وحدة أسمى داخل الكيان الفلسطيني قادرة على تحقيق تغيير سياسي داخليا و خارجيا، وتم العمل على ذلك من خلال التعاون مع الشباب والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين وخارجها.

نفذت مؤسسة تعاون لحل الصراع سلسلة ضخمة من المشاريع منذ نشوئها ، وشملت المشاريع على برامج حول مهارات التعامل مع الصراع ، وادوات تحليل الصراع وبناء خطط التدخل ، وشملت خطط التدخل على مشاريع متقاربه مع رساله وقيم المؤسسة مثل مشاريع الوساطة الشابية ، ومشاريع الحكم الصالح ، ومشاريع المسائله المجتمعيه ، ومشاريع تنمية مهارات وقدرات العاملين في المؤسسات الرسمية ، ومبادرات شبابية ضخمة غطت اكثر من 90 % من المحافظات في الضفه الغربية

منهجية التدخل

تبني مؤسسة تعاون لحل الصراع منهجية تدخلاتها من خلال مجموعه من الخطوات المنظمة والمتصلة ، وذلك بهدف ضمان تحقيق الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمؤسسة خلال عمليات التدخل وترتكز المنهجية على الاتي :

وحدات عمل مؤسسة تعاون لحل الصراع

تتكون المؤسسة من عدد من الوحدات المتخصصة التي تباشر مهامها بقدر كبير من التسيير الذاتي ولكنها تكمل بعضها البعض في عملها، وهي:

وحدة المشاريع

لدى المؤسسة تجربه 18 عاما في ادارة وتنفيذ المشاريع بشكل احترافي، وقد نفذت تعاون اكثر من 50 مشروعا منذ نشاتها وتعمل المؤسسة مع المؤسسات الفلسطينية المختلفة الأهلية والرسمية منها وذلك بهدف الحد من الاثار السلبية للنزاع عن طريق تعزيز العدالة الاجتماعية والسلم الاهلي وحقوق الإنسان والتسامح والمشاركة و التعامل مع النزاعات بشكل سلمي

تصنف المؤسسة انشطتها على اساس برنامجين استراتيجيين الاول يتركز في برامج تعزيز المشاركة المجتمعية حيث تهدف هذه المشاريع الى تعزيز المساءلة المجتمعية داخل المجتمع المحلي الفلسطيني وزيادة مشاركة المواطنين لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات المحلية المسؤولة

اما البرنامج الثاني فيركز على الحد من النزاعات المجتمعية، عبر مجموعه مشاريع تتركز في تحويل النزاعات المجتمعية وترسيخ مبادىء وادوات الحوار والتفاوض والوساطة المجتمعية في التعامل مع النزاعات المحلية

وحدة الوسائل البديلة

تتخصص الوحدة في تقديم مجموعه كبيرة ومتنوعه من الخدمات المجانية سعيا منها لتحقيق رسالته في التخفيف من حدة الصراعات في الجمتمع الفلسطيني وذلك من خلال توعيه المجتمع الفلسطيني بماهية الوسائل البديلة واهميتها ، ودورها في معالجة النزاعات بطرق نوعيه وفعالة ، عبر ورشات العمل ، والاعلام اضافة الى اعداد وسطاء ومفاوضين ومحكمين وميسرين ، وذلك عبر تطوير قدراتهم من خلال التدريب المحلي والدولي وايضا اجراء تحليلات عميقه لنوع وحجم النزاعات في المجتمع الفلسطيني ، وتقديم مقترحات لاشكال التدخل الملائمة ، عبر اعداد ابحاث دراسات مسحية عن النزاعات واشكالها واثارها واسبابها العميقه واقتراح انظمة وهياكل تنظيمية وقوانين تتعلق بترسيخ الوسائل البديلة من خلال ماسسة هذه الادوات في التشريع الفلسطيني وهياكل المؤسسات الحكومية والاهلية والخاصة

تواصلوا معنا

رام الله ، البيرة ، عمارة MBC – مفرق المدارس ،

02/2967930 02/2967931

www.taawon4youth.org

@taawon4youth

نبذة عن الباحث

ابراهيم سميح ربايعة

باحث في قضايا السياسة والتنمية، حاصل درجة الدكتوراه في الدراسات السياسية – تركيز اقتصاد سياسي من جامعة مالايا في ماليزيا، ويحمل درجة الماجستير في التنمية والتعاون الدولي من جامعة كوريا، ودرجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت، يشغل موقع رئيس برنامج البحوث والسياسات في مركز الأبحاث الفلسطيني، ويعمل محاضراً غير متفرغ في دائرة العلوم السياسية بجامعة بيرزيت، انجز العديد من الدراسات والبحوث حول قضايا التنمية السياسية والتنمية المستدامة والحوكمة، كما أدار تنفيذ العديد من الخطط الاستراتيجية لمؤسسات عامة وأهلية.

ملخص تنفيذي

ترصد هذه الدراسة خارطة النزاعات المجتمعية التي تقع فيها المرأة في السياق الفلسطيني، ومحددة هذه النزاعات بثلاثة أشكال فرعية: نزاعات أسرية ونزاعات اجتماعية اقتصادية ونزاعات عمل، ورغم ان البيانات ترتكز على ٤ تجمعات فلسطينية في منطقتي القدس والخليل، إلا أن النتائج التي خلصت اليها الدراسة قابلة للتعميم بالمجمل وذلك لطبيعة المجتمع الفلسطيني المتجانس وبسبب تشابه البنى الاجتماعية الفرعية.

خلصت هذه الدراسة الى أن أزمة المرأة هي الضحية الأولى لهذه النزاعات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، كما تنبهت الدراسة الى أن قصور المنظومة القانونية، وضعف تطبيق القانون لأسباب ذاتية او مرتبطة بالاحتلال وتعاظم دور البنى الاجتماعية بغطاء رسمي، خلق إرباكاً في مفاهيم النزاع والعنف المجتمعي، وولد عدم ثقة لدى المرأة بقدرة الأطر المرجعية الرسمية وغير الرسمية على حمايتها، ووضع المرأة في موقع الضحية الدائمة في سياقات النزاعات المجتمعية وتشوهات السلم الأهلي، كما همش أي دور للمرأة في استعادة هذا السلم الأهلي ودرء النزاعات في ظل ان المرأة بواقعها الحالي فاعل تابع وليست فاعلاً مستقلاً.

خلصت الدراسة الى ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني الضاغط لبناء منظومة قانونية موائمة لالتزامات فلسطين الدولية، وخاصة في قوانين الجرائم والعقوبات وحماية الأسرة، كما أشارت الدراسة الى أهمية وضع تعريفات محلية واضحة ودقيقة للعنف والنزاع المجتمعي، وأكدت الدراسة على أهمية وجود تمثيل مؤثر وفعال للمرأة في كافة اجسام حماية السلم الأهلية واستعادته، وأوصت الدراسة أيضاً بأهمية اطلاق مرصد للنزاعات الاجتماعية يشكل جهاز انذار مبكر ويحوز على ثقة المرأة ويرتبط بأدوات تدخل قانونية فاعلة، أما فيما يخص المناطق الخارجة عن السيطرة الرسمية الفلسطينية، ذهبت الدراسة إلى أهمية تنظيم عمل الفواعل غير الرسمية وبناء منظومة لتطبيق القانون «لا خلق منظومة قانونية موازية» عبر المؤسسات الموجودة في هذه المناطق، وهذا ما يرتبط بالتسريع بإقرار قانون الوساطة، واختتمت الدراسة بأهمية التعامل مع القضايا المطروحة امام المحاكم والمرتبطة بالنزاعات المجتمعية التي تقع المرأة فيها كقضايا مستعجلة لا تتحمل التأخير السائد في المنظومة القضائية الفلسطينية.

توطئة

شهد العام 2019 التجاء حوالي 378 امرأة لوزارة التنمية الاجتماعية بعد تعرضهن لعنف مبني على النوع الاجتماعي، كما شهد العام 2020[1] جدلاً واسعاً في الشارع الفلسطيني حول توقيع فلسطين على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، الى جانب الجدل حول قانون حماية الأسرة، وبرز رفض الاتفاقية كلياً أو جزئياً من قبل رجال الدين وقطاع واسع من العشائر، وهذا ما عرقل نشرها بالجريدة الرسمية رغم ضغط المجتمع المدني[2].

ان هذه المؤشرات لا تقدم صورة ايجابية عن العنف ضد المرأة في فلسطين، فما يزال التمييز ضد المرأة يشكل فجوة بينها وبين الرجل في سوق العمل والمشاركة السياسية حيث بلغ معدل البطالة بين النساء في العام 2018 حوالي 39.2% مقابل 22% بين الرجال، وفي القطاع العام لم تتجاوز نسبة النساء العاملات أكثر من 26% مقابل 74% من الرجال، كما لاحظت الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أثر النزاعات في السياق الفلسطيني، كالانقسام واجراءات الاحتلال والنزاعات المجتمعية، بتصاعد العنف والتمييز والاقصاء للمرأة[3]، يضاف الى هذه النزاعات افرازات أزمة كوفيد 19، بموجتيه الاولى والثانية، الاقتصادية، وانعكاساتها على المرأة وخلقها لنزاعات مركبة في مكان العمل والمنزل والعائلة الممتدة، اذ خلصت دراسة للأمم المتحدة الى ان العنف ضد المرأة قد ارتفع اثر نزاعات عائلية «اقتصادية، ميراث، شرف»[4] .

أدت هذه الفجوة المبنية على أساس النوع الاجتماعي الى مراكمة العنف بوجهيه، المباشر المتمثل بحالات القتل والاعتداء الجسدي بالضرب والاحتجاز والاستلاب بأنواعه، والعنف البنيوي الأعمق الذي طال العديد من المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المركزية والفرعية، ومن هنا يمكن قراءة النزاعات المجتمعية حول الميراث مثلاً كنتائج للعنف البنيوي الكامن في المنظومة الاجتماعية الفرعية للعائلات الممتدة والعشائر، التي تحوي الشروط الموضوعية والشرعنة الاجتماعية للاستلاب المادي والمعنوي لحق المرأة في الميراث، كما سيرد لاحقاً بتفصيل أكبر في هذه الدراسة.

دوما ما تشكل المرأة احدى أبرز ضحايا النزاعات، فتدفع تكلفة بشرية واقتصادية واجتماعية في مساحات النزاعات المسلحة، كما تجد نفسها في قلب نزاعات فرعية معقدة ترتبط بإعادة تكوين الهياكل الاجتماعية قسراً اثر التحولات السياسية التي يفرضها النزاع وتتمخض عنه، وهذا ما يفرض نفسه في السياق الفلسطيني حيث يجبر الاحتلال الفواعل الاجتماعية على اعادة تعريف مفاهيميها الناظمة واعادة بناء شبكات تنظيمها الاجتماعي من خلال الارتداد عن الدولة الى العشيرة من جهة، والعودة الى مفاهيم التنظيم الاجتماعية بدلاً من السياسية–القانونية، وهي مساحات فعل ذكورية تقيد المرأة.

تأتي هذه الدراسة لرصد خارطة النزاعات التي تقع فيها المرأة في المناطق المستهدفة، وأثر ذلك على السلم الاهلي فيها، ولهذا الغرض تحصر تعريف النزاع في سياق هذه الدراسة بالخلاف المفضي الى عنف او انتهاك يطال المرأة. بهذا التعريف تقوم الدراسة على تقديم خريطة توصيات سياساتية مرتبطة بالحالات الدراسة وبعلاقة المرأة مع النزاعات المجتمعية المحددة.

نطاق الدراسة

رغم ان نطاق الدراسة منحصر بأربعة تجمعات سكانية وهي يطا والبلدة القديمة في الخليل، ومخيم شعفاط وحزما في القدس «وهي مناطق تمثيلية للتكوين الاجتماعي الفلسطيني»، إلا أن الدراسة تعطي صورة أشمل لواقع النزاعات المتصلة بالمرأة والمفضية الى عنف وهشاشة في السلم الاهلي في فلسطين قبل التعمق بتحليل الحالات المذكورة.

وتغطي الدراسة بخلفيتها التاريخية الإطار الزمني 2019-2020، لكن ولضمان تغطية التحولات السياساتية التي وقعت في هذا الإطار الزمني، تعود الدراسة الى مصفوفة التحولات التي شهدتها السياسات ذات الصلة في اطار زمني لا يتجاوز عشر سنوات.

1 العربي الجديد، 378امرأة فلسطينية ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، 25 نوفمبر 2019 . https//:bit.ly3/iPDast

2 قدس الاخبارية، «اتفاقية سيداو».. جدل حول حقوق المرأة والتشريعات الدينية، 18 ديسمبر 2019، . https://bit.ly/2Wb9rR0

3 الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، أوضاع النساء الفلسطينيات 2018 (ورقة حقائق)، 7 مارس 2018 . https://bit.ly/2BQSXa4 .

4 UN Women, Rapid Assessment on COVID-19 and Domestic and Family Violence Services across Palestine, 2020, https://bit.ly/328HuNt .

المنهجية وبنية الدراسة

تعالج الدراسة النزاعات وأثرها على المرأة على 3 مستويات منهجية:

- رصد خريطة النزاعات المؤثرة على المرأة في المجتمع الفلسطيني من خلال مراجعة التقارير والدراسات والأرقام والإحصائيات ذات الصلة، مع التركيز على 3 نزاعات وهي:
  - نزاعات العمل، نزاعات اجتماعية – اقتصادية (Socioeconomic)[5]،
  - نزاعات أسرية تتصل بالعنف الأسري وتصل للطلاق[6].
- دراسة المناطق المستهدفة: تقوم هذه الدراسة على مقابلات معمقة واستطلاع رأي شمل 120 سيدة في المناطق المستهدفة، نصف الاستطلاعات عبئت إلكترونيا ونصفها وجاهياً، الى جانب مجموعات بؤرية في المناطق المستهدفة الأربع، ومقابلات فردية معمقة مع 6 ضحايا عنف على أساس النوع الاجتماعي.
- مراجعة السياسات والقوانين الناظمة: تشتمل الدراسة على قراءة عامة في تشريعات وسياسات تنفيذية ناظمة لموقع المرأة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تتصل مع نطاق البحث، وتركز هذه المساحة على البحث في التحول بالسياسات العامة ذات الصلة في ظل التزامات فلسطين الدولية من جهة، وللسياق الاجتماعي المحلي في التجمعات الأربع من جهة أخرى.
- رصد الفجوة : ويشتمل هذا الجزء من الدراسة على رصد فجوات التطبيق السياساتي ومسبباته ومدى موائمته، ويبحث في معيقات نفاذ القانون «ان وجد» في مناطق الدراسة.
- التوصيات: يشمل هذا الجزء توصيات الباحث والمؤسسة ولجان المشروع، ويعد هذا الجزء بعد عقد 4 ورش عمل تفاعلية.

5 برزت هذه النزاعات بشكل أكثر حدة خلال السنوات الفائتة مع اجراءات تسوية الأراضي الوطنية، ونحصرها هنا بالنزاعات تتصل بالإرث وحقوق الملكية.

6 من المهم الإشارة إلى أن هكذا نوع من النزاعات واسع ويشمل مثلاً أثر بطالة رب المنزل على النزاعات الأسرية.

المحور الأول:

المرأة والنزاعات الاجتماعية في فلسطين...قراءة عامة

ان النزاع من حيث المفهوم يعبر عن اصطدام بين أفراد أو جماعات ينتج عن تعارض في المصالح او الاحتياجات الداخلية والخارجية أو القيم أو المبادئ أو حتى المفاهيم، وبهذا كانت المرأة منذ انفضاض الحرب العالمية الثانية في قلب اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية التي عملت على تمكينها وحمايتها من النزاعات، بالإضافة لنضوج توافق دولي على أهمية ومركزية دور المرأة في بناء السلام ومواجهة النزاعات، ومن أمثلة ذلك الاتفاقية الدولية لحماية الحقوق السياسية للمرأة عام 1952، والاتفاقية الدولية بشأن جنسية المرأة المتزوجة، واتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج 1962، الى جانب حضور حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية وأنظمة المؤسسات الدولية ومنها سلسة اتفاقيات اصدرتها منظمة العمل الدولية لحماية حقوق الامومة والعمل ليلاً والعمل تحت الأرض بهدف حماية المرأة العاملة، وما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 من تشديد على حماية حقوق المرأة والاهتمام بالأسرة.

وفي العام 1967 أقرت الأمم المتحدة إعلاناً هاماً بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لكن وفي العام التالي صدر إعلان طهران والذي شدد في احدى مواده على أن المرأة لا تزال ضحية للعنف والتمييز حول العالم. ومع تراكم الجهد للقضاء على التمييز ضد المرأة، أقر مؤتمر بكين عام 1995 حق المرأة كحق من حقوق الإنسان، ما قاد لصدور قرار مجلس الأمن رقم 1325عام 2000 والذي شدد على ضرورة مراعاة خصوصية المرأة في مناطق النزاعات وإشراكها في عمليات حفظ السلام والبناء، فيما اقر في العام 2005 في وثيقة مؤتمر بيكين +10 مبدأ المساواة. ورغم هذه القاعدة الدولية التوافقية حول أهمية دور المرأة كفاعل مؤثر في بناء السلام وتفكيك النزاعات ودرئها، إلا أن دورها ما يزال محدوداً في هذا السياق ويقتصر على نجاحات فردية أو مناطقية لا دولية عامة انعكست على ادماج اكبر للمرأة في منظومات السلم.

شكلت هذه التراكمية في حقوق المرأة على المستوى الدولي محدداً سياساتياً لموقع المرأة في المنظومة الدستورية والقانونية لكل دولة، ومنها فلسطين، فمنذ العام 2014 شرعت دولة فلسطين بالتوقيع والالتحاق بالاتفاقيات الدولية بما يشمل تلك المتصلة بحقوق المرأة، اتفاقيات وبرتوكولات لاهاي وجنيف، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري، لكن أهمها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة[7].

في العام 2018، أشاد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بإنجازات دولة فلسطين منذ العام 2014 على مستوى سلسلة القوانين والأنظمة الرامية لموائمة المنظومة التشريعية المحلية وهذا الالتزام الدولي، كما رحب التقرير بالجهد المؤسساتي في هذا السياق، إلا أن التقرير يسلط الضوء على مجموعة من الفجوات ذات الصلة:

- عدم وجود تعريف محدد وواضح للتمييز ضد المرأة في السياق الفلسطيني.
- عدم موائمة قانون العقوبات 2011 ومبدأ حظر التمييز.
- عدم ادراج الاتفاقية بشكل شامل في المنظومة القانونية، وتقادم جزء كبير من هذه المنظومة القانونية.
- وجود حواجز اقتصادية تحول دون وصول المرأة الى العدالة.
- ضعف مشاركة النساء في جهود الحد من النزاعات وبناء السلام والحوارات الوطنية والمصالحة.
- عدم وجود مرصد وطني لجمع البيانات المتعلقة بالـ «المرأة السلام والأمن».
- ضعف الموارد المالية والبشرية الرامية للنهوض بواقع المرأة.

أما فيما يخص العنف ضد المرأة، فرحب التقرير بإنشاء المرصد الوطني للعنف ضد المرأة والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2019–2011، وسلسلة التعديلات القانونية ذات الصلة، إلا أن التقرير انتقد تصاعد العنف ضد المرأة والقتل على خلفية الشرف، وعدم اعتماد قانون حماية الأسرة، كما انتقد التقرير غياب تشريعات تحمي المرأة من التحرش الجنسي في مكان العمل وتضييق الفجوة بالأجور بينها وبين الرجل، بالإضافة لحماية النساء العاملات بالقطاعات غير المنظمة، كالزراعة[8].

7 هبة الدنف، الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة ومدى موائمتها للواقع الفلسطيني (ورقة عمل)، اتحاد لجان المرأة الفلسطيني، 2019. https://upwc.ps/?p=1723.

8 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية على التقرير الأولي لدولة فلسطين، 2018، https://bit.ly/2ZzSvWc .

بالعودة الى المعطيات على أرض الواقع، وبناء على تعريف العنف وفق إعلان القضاء على العنف ضد المرأة على أنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة." يقدم المسح العنف في المجتمع الفلسطيني الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خارطة لواقع المرأة في مساحات العنف المجتمعي.

ففي العام 2011 تعرضت حوالي 37% من النساء المتزوجات لشكل من اشكال العنف الأسري في الأشهر ال12 السابقة مقارنة بحوالي 27.2 في العام 2019، واختارت حوالي 30.2% منهن اللجوء الى بيت أحد الوالدين أو الإخوة في العام 2011 هرباً من العنف الأسري، مقارنة بحوالي 23.5% في العام 2019. ولم تزد نسبة من توجهن لتلقي الدعم من مؤسسات المجتمع المدني او القنوات القانونية عن 0.7% في العام 2011 فيما ارتفعت النسبة الى حوالي 1.4% في العام 2019. وكان السكوت خيار 65.3% في العام 2011 مقارنة بحوالي 60.2% في العام 2019[9]. أما أهم أشكال العنف ضد المرأة تمثل في حالات القتل والتي بلغت حوالي 91 حالة بين العامين 2015 و2018 [10].

في العام 2005، بدأت حوارات وطنية موسعة حول مسودة قانون حماية الاسرة من العنف، كجزء من حراك عربي واقليمي للوقوف بوجه هذه الظاهرة على مستوى المنطقة، وفي ظل عدم تلبية المنظومة التشريعية القائمة لمتطلبات الحماية الأسرية، كما أدرج هدف ردم فجوة التمييز على أسس النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين كهدف مركزي في كافة الخطط الوطنية المتصلة بالمرأة من العام 2011، ومنها الخطط الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011-2019، وهذا ما قاد لتبني وزارتي الشؤون الاجتماعية والمرأة القانون عام 2012 وادارة مشاورات وطنية ونقاشات طويلة حوله، إلا أن هذا القانون لم يخرج الى النور بعد على أهميته ورغم اقراره بالقراءة الاولى من مجلس الوزراء[11].

تتفق الأطراف ذات العلاقة على دور القانون في الحد من العنف الموجه ضد المرأة بشكل محدد من خلال تمكينه انفاذ القانون بشكل عاجل وسريع وتوفير اليات استجابة وردع فعالة[12]، إلا أن عدم إقرار هذا القانون جزء من ضعف التقدم في الاستجابة الفلسطينية المتصلة بهذا النطاق، ويبقي المرأة محكومة بأدوات تنظيم النزاعات التقليدية ذات الارتباط الاجتماعي ووفق محددات البيئة الاجتماعية، ولعل أحد أبرز أسباب بطء الاستجابة هو الحملة المضادة ضد اتفاقية سيداو بتنظيم وادارة من قوى اجتماعية تقليدية، وصفت هذه الاتفاقية بالخروج عن القيم والتقاليد الاجتماعية والدينية واعتبرتها «ترفاً» لا حاجة له[13].

ان ضعف ادوات حماية المرأة من النزاعات والعنف الموجه لها على قواعد النوع الاجتماعي يصل الى قانون العقوبات لسنة 2011، والذي لم يغلظ العقوبة بما يكفي تجاه الجرائم الجنسية، ما أبقى الباب مفتوحاً أمام القتل على خلفية الشرف، إن النقاش حول هذا القانون ما يزال فعالاً فقد كان من المفترض تنظيم مؤتمر موسع لنقاش بنود هذا القانون مطلع العام 2020 الا أن الحالة الصحية العامة عطلت ذلك.

ان البيئة القانونية الملتبسة وبطء الاستجابة القانونية لصالح الحد من النزاعات والعنف الموجه ضد المرأة هي احدى التحديات المفضية لوقوع المرأة ضحية نزاعات غير متكافئة، لكن البيئة الاجتماعية ومنظومة الإدارة العامة غير الرسمية هي أيضاً عامل مهم في هذا السياق، فالعلاقة غير الواضحة بين القوانين الوضعية والقانون العشائري، خاصة فيما يتصل بقضايا القتل التي تطال النساء، يعمق من الأزمة الحقوقية ويجعل من ثقافة «فنجان القهوة» سائدة على الفعل القانون الجامع المنظم.

تتجلى الأزمة الاجتماعية الثقافية في مساحة النزاعات بوضوح في موضوع الإرث، اذ يشكل الرهاب الاجتماعي والخوف من الوصمة والمقاطعة حاجزاً في بعض المناطق يحول دون مطالبة المرأة بحقها الإرثي، رغم وضوح المنظومة القانونية بهذا الشأن في شقيها الوضعي والشرعي، إلا أنه هذه المنظومة لم تعالج مثلاً ما يختص بحالات

9 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، النتائج الاولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، تشرين ثاني «نوفمبر» 2019، http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2480.pdf.

10 نبيل دويكات، دراسة نوعية حول العنف والخدمات المقدمة للنساء المعنفات في محافظة الخليل، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2019، https://www.wclac.org/files/library/19/10/hvgrbbfx4dwmwauuooleyd.pdf .

11 مؤسسة مفتاح، نحو إقرار قانون حماية الأسرة من العنف (تقدير موقف)، 2019، http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15372&CategoryId=4.

12 المصدر السابق.

13 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف، تقرير المتابعة الموازي، 2020، https://www.wclac.org/files/library/20/09/09upvqvxeckstzuxvxmztl.pdf.

الاحتيال او الاكراه بالتنازل عن المرأة بالميراث، ولم تضع تجرم بشكل صريح حرمان المرأة من الميراث ولم تعط المرأة إلزامية الحصول على الميراث بقوة القانون[14].

توضح الدراسات أن الحواجز الاجتماعية تجعل من غالبية النساء تطالب بحقوقها الإرثية بعد أكثر من عشر سنوات على استحقاقها، وذلك بسبب الرهاب الاجتماعية من جهة وارتفاع قيمة الحصة الإرثية مع مرور الزمن من جهة أخرى، أو تردي الأوضاع الاقتصادية وتصاعد متطلبات عائلة الزوجة من جهة ثالثة، ما يخلق نزاعات معقدة نتيجة استثمار الورثة الآخرين من الدرجتين الاولى والثانية[15].

ان الذكورية الاجتماعية تحد من قدرة المرأة على متابعة اجراءات حصر الإرث كونها اجراءات تتطلب الوقت والمال والجهد وهي عوامل تقيد المرأة في كثير من السياقات الاجتماعية المحلية، ومع تصاعد النزاعات ذات الصلة تفضل المرأة اللجوء للبنى التقليدية من اجل الحصول على حقها، خاصة العشائر ورجال الدين، وهي نقاط اسناد ضعيفة للمرأة لا تساعد في منحها حقها، والأخطر ان جزءاً من النساء يشعرن ان مطالبتهن بالميراث قد يشكل خطراً على أبنائهن في حال رفض اخوتها منحها حقها، وقد تعرض نساء فعلا للضرب والاعتداء الجسدي واللفظي والمقاطعة والتهديد لثنيها عن المطالبة بالإرث[16].

وفي ظل غياب اطر قانونية ناظمة للملكية المشتركة بين الزوجين، يظهر الشق الاقتصادي في النزاعات الأسرية في الحالة الفلسطينية، بشكل يؤثر على تمكين المرأة ويغذي بيئة العنف الأسري، كما أن القوالب الاجتماعية تعيق الملكية المشتركة بين الزوجين في فلسطين، وهذا ما يخلق جملة نزاعات وخلافات أسرية خاصة عن الطلاق او الانفصال بين الزوجين، وهذا النزاع الكامن دوما ما يكون مصدر توتر اجتماعي تساهم في التدخل لحله مراكز الفعل الاجتماعي على حساب القضاء الذي لا يمتلك الإطار اللازم لذلك[17].

كما يشكل واقع المرأة في الاقتصاد الفلسطيني أيضاً مساحة نزاعات وعنف مجتمعي، فالمرأة تعمل بأقل من نصف متوسط اجور الرجال ويحصل حوالي 51% من النساء على أقل من الحد الأدنى للأجور، فيما تصل أجور بعضهم إلى حوالي 300 شيكل وفق شهادات موثقة[18]، ويتعرض 38% من النساء لشكل من أشكال التمييز في مكان العمل، الى جانب عمل النساء لساعات طويلة وفي قطاعات لا تشملها حماية قانون العمل كالزراعة التي تستوعب حوالي 36% من النساء[19]، ولا يطال التمييز ضد النساء جانب الأجور فقط، بل يتصل بالحقوق التي كفلها قانون العمل كالإجازات الطبيعية والمرضية وإجازة الأمومة، إلى جانب حقها بمكان عمل لائق مستوف لمعايير وزارة العمل. ففي العام 1999 لقي 16 عاملاً وأصيب 20، جلهم من النساء، مصرعهم في حريق لمصنع «سوبر كليل للولاعات» في الخليل، فلم يتمكن العاملون بالمصنع من الفرار بسبب افتقار المنشأة لمخارج طوارئ [20]. كما تتعرض النساء في اماكن العمل الفلسطينية، وبشكل أكبر في المستوطنات بالأغوار، لاعتداءات جنسية دون وجود ارقام او احصاءات دقيقة حول هذه الظواهر التي لا تتجرأ النساء الحديث عنها بالتفصيل.

14 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، المرأة الفلسطينية والميراث، 2014، https://www.wclac.org/files/library/18/10/uo4uxnsl7gshgmqz868tnm.pdf.

15 المصدر السابق.

16 المصدر السابق.

17 حسن أيوب، حقوق الزوجة في الملكية بعد الزواج في فلسطين، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2019، https://www.wclac.org/files/library/19/03/7luktkr3cwqdyguyw1lkss.pdf .

18 للمزيد انظر https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=FbKy9ia571057510518aFbKy9i .

19 عماد الصيرفي وناهد سمارة، النساء والاقتصاد غير الرسمي في فلسطين، جامعة بيرزيت، 2016، https://www.birzeit.edu/sites/default/files/women_in_informal_sector_aug2016.pdf .

20 البيان الإماراتية، مصرع 16 فلسطينيا في حريق ضخم بمصنع للولاعات بالخليل، 22 تشرين ثاني «اكتوبر» 1999، https://www.albayan.ae/last-page/1999-10-22-1.1064313 .

المحور الثاني:

كيف ترى النساء الفلسطينيات موقعهن في النزاعات؟

قرية حزما ومخيم شعفاط ويطا والبلدة القديمة في الخليل نماذجاً

تشكل نماذج الدراسة الأربعة عينة تمثيلية للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل عام، فمخيم شعفاط يعد المخيم الوحيد داخل القدس، يعاني من اكتظاظ سكاني كبير اذ يقدر عدد سكانه بحوالي 18 ألف نسمة يقطنون على حوالي 2 كيلومتر مربع، يرتبط سكان المخيم بالبنية الاقتصادية العامة لمدينة القدس ويعمل حوالي 70% منهم في القطاع الخاص الإسرائيلي، وتشكل الكثافة السكانية على هذه المساحة المحدودة ضغطاً على منظومة الخدمات العامة المحدودة أصلاً، والتي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»[21].

من المهم الإشارة إلى أن طبيعة الملكية وهياكل الاقتصاد المحلي داخل المخيمات تجعل من النزاعات العائلية المرتبطة بالإرث وتناقل الملكية العائلية محدوداً، فسكان المخيمات من اللاجئين لا يمتلكون بشكل عام مساحات أراض زراعية أو سكنية واسعة كما في حال سكان القرى، في المقابل يشكل الاكتظاظ ضغطاً اجتماعياً كبيراً يصاعد النزاعات الأسرية.

وفي تفصيل أكثر، يشكل التزايد السكاني الكبير والمتسارع والذي لا يتوائم مع محدودية الموارد العامة والفردية ضغطاً على مصادر الثروات والعمل، ما يجعل قيمة الأموال غير المنقولة كالأراضي أكبر وأكثر أهمية، وهو ما يفضي لنزاعات ويكسر استقرار السلم الأهلي.

قرية حزما هي إحدى قرى شمال القدس، يصل عدد سكانها لحوالي 6 آلاف نسمة وتقع ضمن ما يسمى المناطق المصنفة «ب» بشكل محدود فيما تصنف معظم أراضي القرية خاصة الزراعية «ج»، وتنقسم القوى العاملة في القرية بين سوق العمل الإسرائيلي وسوق العمل الفلسطيني وقطاع الزراعة المحلي.

إن مخيم شعفاط وحزما كتجمعين سكانيين في منطقة القدس يعدان من المناطق ذات السيطرة الفلسطينية المحدودة، اذ تغيب سيادة القانون عن المنطقتين، وبشكل أكبر عن مخيم شعفاط، فما لا تشكل المنظومة القانونية الإسرائيلية بديلاً فعالاً في داخل التجمعين، ما يدفع لالتجاء المواطنين لأدوات حل النزاع التقليدية الاجتماعية أحياناً، والتنظيمية أحياناً أخرى، ما يجعل من الفوضى منتشرة في المنطقتين بشكل واسع للغاية.

تشكل البلدة القديمة في مدينة الخليل أيضاً منطقة تهميش تعاني من التهجير والاستيطان الإسرائيلي وسط غياب السيطرة الفلسطينية عن حوالي 40 ألف فلسطيني، اذ يعاني سكان البلدة القديمة في الخليل من تضييقات الاحتلال واعتداءات المستوطنين ومحاصرة المنشآت التجارية وتقييد حركة الزوار للمنطقة، ما يجعل الازمات الاقتصادية في البلدة القديمة مستدامة الى جانب الأزمة الأمنية[22].

في المقابل، تعد مدينة يطا من أكبر التجمعات السكانية في محافظة الخليل وتقع جنوب المحافظة وتمتد على مساحة واسعة لتصل لأكثر من 24 ألف دونم، يقطن يطا أكثر من 105 آلاف نسمة[23]، وتنشط القوى العاملة في المدينة في الزراعة وتربية الثروة الحيوانية.

توزعت استمارات الاستبيان المسحي على التجمعات الأربعة، واستجابت 120 امرأة للاستبيان بواقع 30 امرأة من كل تجمع، وتمت تعبئة 50% من الاستمارات إثر لقاءات معمقة مع المشاركات وشرح تفصيلي حول المتغيرات المراد قياسها، تلاها مجموعات بؤرية، فيما تمت تعبئة 50% من الاستمارات الكترونياً حيث كانت العينة في الحالتين تمثيلية منتقاة.

قاست الاستمارة أثر النزاعات المجتمعية على المرأة وركزت على ثلاثة نزاعات مركزية: النزاعات الأسرية «داخل الأسرة النووية»، النزاعات الاجتماعية الاقتصادية «الميراث والملكية»، ونزاعات العمل. كما بحثت الاستمارة في أسباب النزاعات ورأي النساء في آليات الحماية والقنوات الأكثر ثقة لدى المرأة للجوء إليها في حالات النزاع.

21 الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، https://bit.ly/2RrpN5q .

22 موقع عرب 48، البلدة القديمة في الخليل، الحصار أو التهجير، https://bit.ly/3khM4Pk .

23 الموقع الرسمي لبلدية يطا، http://yatta-munc.org/me/?page_id=484.

أولاً: التحصيل الأكاديمي وتركز النزاعات

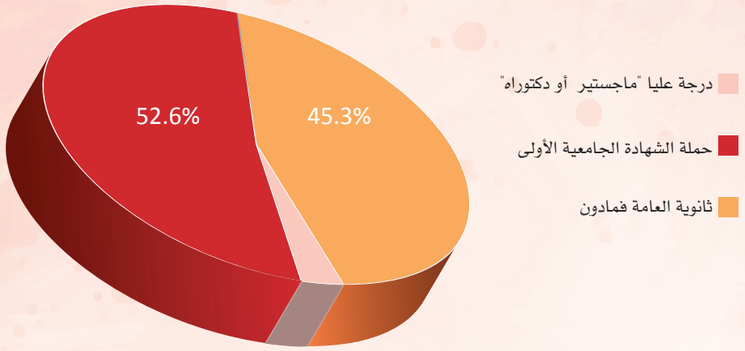

تنوعت المشاركات من حيث الدرجة الاكاديمية بين حملة الشهادة الجامعية الأولى بنسبة 52.6% وما دون الثانوية العامة بنسبة 45.3%، وفي هذا السياق تركزت النزاعات لدى حاملات الشهادة الجامعية الأولى حول النزاعات الأسرية بنسبة 48.2% مقارنة بحوالي 34% لدى من يحملن ما دون الثانوية العامة، فيما برزت نزاعات العمل عن العاملات ممن يحمل ما دون الثانوية العامة بنسبة 47% مقارنة بحوالي 33.4% من حملة الشهادة الجامعية الأولى.

ثانياً: الحالة الاجتماعية ومعدل الدخل الشهري والمسكن

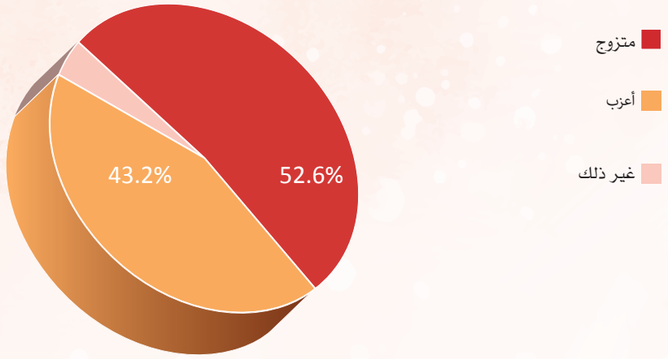

الحالة الاجتماعية

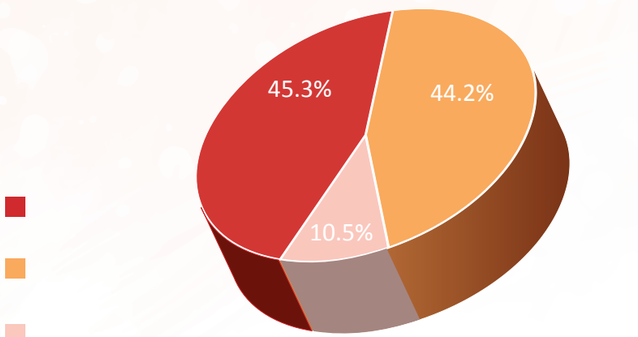

معدل الدخل الشهري

رغم أن 43.2% من المشاركات بالاستبيان من العازبات، إلا أن ما يقارب 30% منهن أشرن الى مواجهتهن نزاعات أسرية عن طريق العائلة النووية، فيما أشارت المشاركات، وعكست المجموعات البؤرية أيضاً هذه النتيجة من خلال إشارة المشاركات إلى أن المشاكل والنزاعات في بيت العائلة تنعكس بشكل مباشر على الفتاة غير المتزوجة، وتتمثل هذه النزاعات في نزاعات تنتج عن نزعة التحكم لدى رب الأسرة أو أحد الأبناء الذكور بالفتاة غير المتزوجة من خلال تحديد ملبسها وصداقاتها وطبيعة عملها وغيرها، وأشارت المشاركات الى أن النزاعات التي لا تكون الفتاة طرفاً فيها داخل بيت العائلة، مثل النزاعات بين الأب والأم، والنزاعات بين الإخوة المتزوجين وزوجاتهم، والنزاعات مع العائلة الممتدة، تنعكس سلباً على الفتاة كونها تجبر على اتخاذ موقف مساند للطرف الأقوى، الأب والأخ عادة، دون أن يكون لها حرية الرأي في هذا المجال.

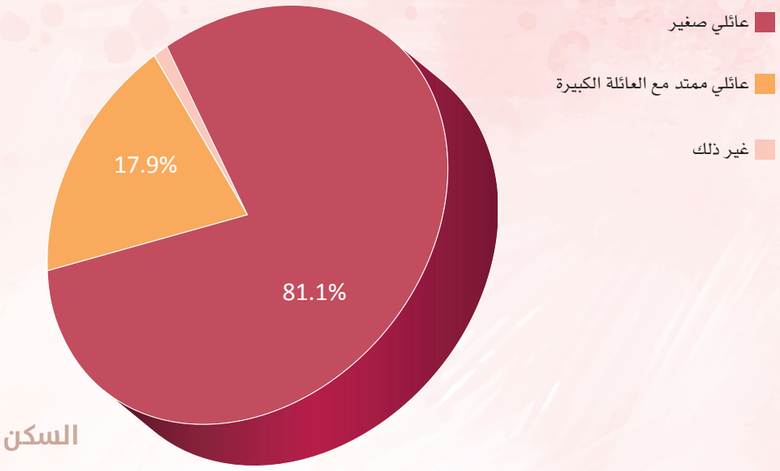

أشارت النساء المقيمات في بيت العائلة الممتد الى أن هكذا بيئة تشكل أرضية وتربة خصبة للنزاعات على مستويين: الأسرية والعائلية، وتجبر المرأة على أن تكون جزءاً من هذه النزاعات الظاهرة والكامنة. وهنا تقول **نورا**[24] **، وهي سيدة في الثامنة والعشرين وتقيم في قرية ولا تحمل مؤهلاً جامعياً وأم لطفلين، في مقابلة معمقة مع الباحث أنها اضطرت نتيجة للوضع الاقتصادي الصعب لزوجها للإقامة في بيت واحد مع عائلة الزوج، وهذا ما أفقدها خصوصيتها وجعلها مقيمة في بيئة خصبة للنزاعات، وتضيف «الكل أصبح يحاول التحكم بي وبتصرفاتي، حماتي وحماي وأخوات زوجي بشكل خاص، تعرضت للضرب في أكثر من مرة من قبل زوجي بسبب شكاوي واتهامات من والدته عني واعتباري قليلة ذوق في التعامل معها وغير متعاونة في أعمال المنزل، في النهاية لجأت لعائلتي وبقيت عند أهلي حوالي شهرين لكن عائلتي أجبرتني على العودة لبيت زوجي وتحمل هذا الظرف المستمر حتى اليوم، مع الإنجاب والأولاد أصبح الأمر أكثر تعقيداً في ظل تدخل الجميع بتربية أبنائي لكن لا حل أمامي».**

24 تم استخدام أسماء رمزية للمشاركات في المقابلات المعمقة والمسجلة صوتياً بناء على طلبهن.

ثالثاً: ضحايا النزاعات

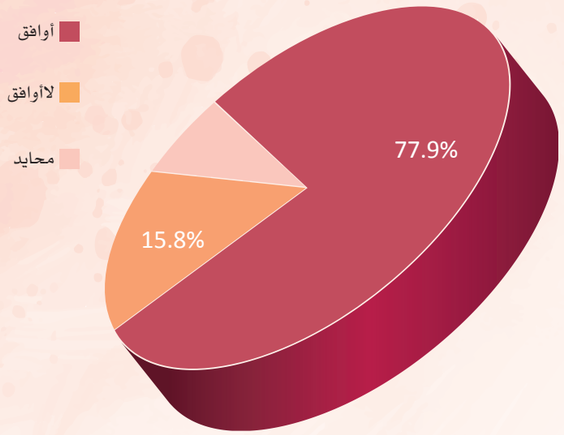

تعد المرأة أبرز ضحايا النزاعات المجتمعية

لم تحسم حوالي 15.8% من المشاركات بالاستطلاع رأيها تجاه سؤال هل تعد المرأة أبرز ضحايا النزاع أم لا؟، ومرد هذا الرأي المحايد الى خلط مفاهيمي بنيوي لدى النساء بين مسبب النزاع وفواعله وضحاياه من جهة، وتداخل أنواع النزاع في السياق الفلسطيني من جهة أخرى، فيما رفضت حوالي 6.3% من المشاركات هذا التصنيف على أساس النوع الاجتماعي كون النزاعات تطال فعلاً وتفاعلاً ونتائجاً كل أطرافها المنخرطة. تقول إحدى السيدات المشاركات في المجموعات البؤرية «**ندى**»، **متزوجة بعمر 34 عاماً وتحمل درجة البكالوريوس وتعمل في مؤسسة حكومية، « المشاكل لا تعرف الجنس او اللون والعنف وادواته عمياء، وبالمجمل نتائج المشكلة تطال كل أفراد العائلة، فعندما يتأثر رب الأسرة تتأثر كل الأسرة لكنه يبقى المسؤول عن إدارة نتيجة المشكلة والتخلص من اثارها، لكن داخليا وفي قلب المنزل تتحمل المرأة انعكاسات هذا النزاع حتى ان لم تكن جزءاً أو طرفاً منه، لكن ان كنا نتحدث عن الضحايا فربما الأطفال هم أول الضحايا في أية نزاعات اجتماعية».**

رابعاً: النزاعات الأكثر تأثيراً والأقل تأثيراً على المرأة

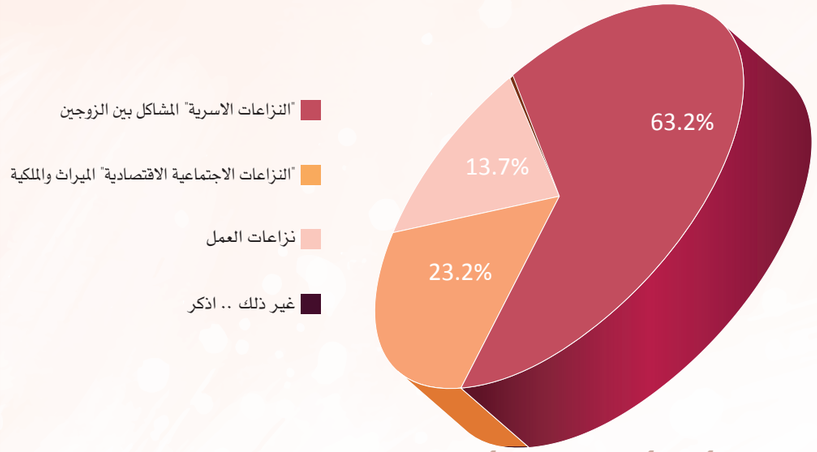

النزاع المجتمعي الأكثر تأثيرا على المرأة

اعتبرت 63.2% من المشاركات أن النزاعات بين الزوجين هي أبرز النزاعات التي تواجهها المرأة، فيما ذهبت 23.2% الى ان النزاعات الاجتماعية المرتبطة بالملكية والميراث هي أبرز النزاعات، وتركزت السيدات اللاتي ذهبن الى هذا الخيار في القرية، حيث تتسم الملكية بالنمط الممتد والميراث الكبير خاصة فيما يخص الأراضي، أما نزاعات العمل فاعتبرتها 13.7% من النساء هي ابرز النزاعات، وتركزت هذه العينة في منطقتي شعفاط وحزما.

تتحدث رنا، 25 عاماً، عن تجربتها في النزاعات الأسرية وتقول « تزوجت بعمل 15 عاماً، زوجي كان شاباً ميسوراً وتركت المدرسة من أجل الزواج، حاولت الانفصال عنه بعد اكتشافي خيانته لي لكن أهلي اعتبروا هذا سبباً غير مقنع للطلاق، عدت الى منزل زوجي ولكنه استمر بسلوكياته غير السوية وبدأ بضربي بشكل متكرر، حاولت الانتحار بعد اكتشاف تحرشه المتكرر بقاصر، ورفض أهلي المتكرر لانفصالي عنه حتى بعد أن وفرت فرصة عمل لنفسي لكي لا أكون وأولادي عبء على العائلة».

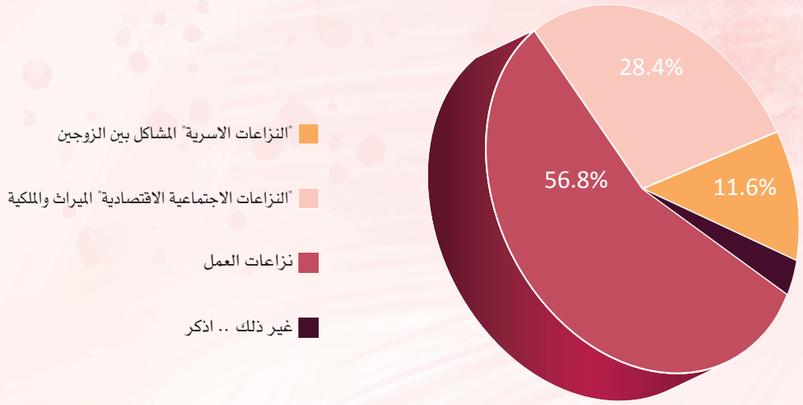

النزاع المجتمعي الأقل تأثيرا على المرأة

أما على مستوى النزاعات الأقل تأثيراً على النساء، فذهبت 56.8% من المشاركات الى أن أقل النزاعات تأثيراً على المرأة هي النزاعات المرتبطة بالعمل، إلا أن سندس، 28 **عاماً تعمل في وظيفة سكرتاريا وتحمل شهادة الثانوية العامة، أشارت الى تجربتها الصعبة في العمل، وتحدثت عن التحرش غير المباشر والمباشر الذي كانت تتعرض له عند مقابلتها للحصول على فرصة عمل، والابتزاز اللاحق بعد التوظيف القائم على الضغط عليها لتقليص الراتب شهراً وراء شهر، وتضيف سندس « بيئة العمل في المكاتب بوظيفة سكرتاريا غير ملائمة ابداً، لا يوجد عقود عمل حتى لصديقاتي العاملات في مكاتب محاماة، ولا يوجد إجازات ولا يوجد مهام وظيفية محددة، يطلب مني تنظيف المكتب وتقديم الضيافة للزوار وحتى أحيانا المساعدة ببعض مهام ربة المنزل كإعداد بعض الطبخات، فقدت وظيفتي في إحدى المناسبات نتيجة رفضي لهذه المهام رغم أن راتبي لم يكن يتجاوز 850 شيكلاً، وهو مبلغ بالكاد يكفي لمواصلاتي واحتياجاتي الأساسية جداً، وعندما طالبت رب العمل بتعويض عن فصلي بعد 4 سنوات من العمل رفض، لجأت لوجهاء من بلدتنا للتدخل كوني لا امتلك أي عقد يحمي حقوقي، لم أحل على أية نتيجة».**

خامساً: مسببات النزاعات المتصلة بالمرأة

اعتبرت معظم المشاركات ان مسببات النزاع المتصلة بالمرأة على الترتيب تبدأ من غياب المنظومة القانونية العامة الراعية للمرأة، يتلوها ضعف تطبيق القوانين القائمة، ومن ثم طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة والمعقدة في المجتمع التي يسيطر عليها التوجه الذكوري وقمع المرأة، فيما جاء العامل الاقتصادي في الموقع الرابع على سلم أهم مسببات النزاعات، اللافت ان الاحتلال جاء في الموقع الخامس تلته الثقافة العامة ومن ثم جاء ضعف التدخل من قبل المجتمع المدني في المركز الأخير.

ان هذا الترتيب يعكس اهتمام المشاركات بوجود منظومة قانونية نافذة وفعالة قابلة للتطبيق تشكل خط دفاع أول عن المرأة تجاه النزاعات القائمة والكامنة، وتجاه تغول المنظومة الاجتماعية والبنية العشائرية والنهج الذكوري على المرأة، فيما يأتي العامل الاقتصادي كعامل في المنتصف لا يمكن أن يكون سبباً للنزاعات بشكل كبير في حال كانت المسببات التي سبقت معالجة، أما الاحتلال، ورغم تداخله في قضايا غياب السيطرة ونزع السيادة الوطنية إلا أن المشاركات اعتبرن أن آثار هذه العامل قابلة للتقليل في حال تمت معالجة المسؤوليات الذاتية المرتبطة بالقانون والعشائر، فيما اعتبرت المشاركات المجتمع المدني والثقافة العامة عند المرأة عوامل تعزيزية تتكامل مع العوامل التي سبق ذكرها لكن لا يمكن لها احداث تغيير بشكل منفرد.

سادساً: الثقة بالقضاء والمؤسسات الرسمية

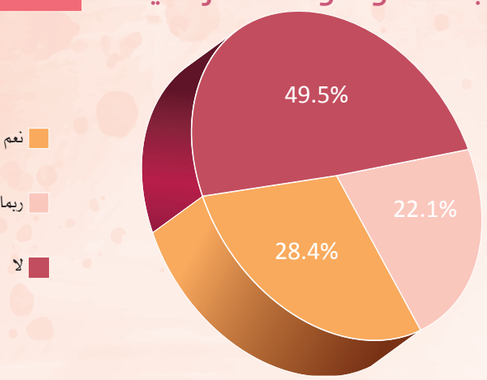

هل يوجد منظومة قانونية تحمي المرأة في سياق النزاعات الاجتماعية؟

أما أسباب عدم الثقة لما أجاب بلا فتوزعت على النحو التالي:

في حالة كانت الاجابة «لا» من يتحمل المسؤولية عن ذلك

أظهرت حوالي نصف المشاركات بالاستبيان عدم ثقتهن بالقضاء والمؤسسات الشرطية، ومرد ذلك لتركز العينة في 3 مناطق من أصل 4 مناطق تعاني من ضعف التواجد الفلسطيني والسيطرة الأمنية الإسرائيلية الواسعة، فيما أبدت حوالي 28.4% من النساء ثقتهن بالقضاء والمؤسسات الرسمية الفلسطينية، يشير التوزيع في الرسم الثاني الى ضعف السيطرة كسبب رئيسي لعدم الثقة من خلال اعتبار 44.2% من غير الواثقات بالقضاء والمؤسسات الرسمية الى أن السلطة التنفيذية «غيابها الفعال عن الأرض» هو سبب عدم الثقة، فيما كان من اللافت أن 18.9% من النساء اعتبرن أن المجتمع المدني كان سبباً من أسباب عدم الثقة بالقضاء، وهو ما تفسره المشاركات على أنه ضعف هذه المؤسسات بالتوعية والإرشاد والتوجيه وبناء الثقة بين المواطن والقنوات الرسمية للتقاضي والتحقيق والتنفيذ. أما 1.1% من المشاركات فاعتبرن أن الرهاب العائلي والخوف من تبعات التقاضي وعدم قيام المنظومة الرسمي بحماية اللاجئات اللقضاء سبب مهم من أسباب ضعف الثقة بالمؤسسات الرسمية المذكورة.

تعرضت مريم، 37 سنة حاصلة على درجة البكالوريوس ولا تعمل، للطلاق في مرتين، وتقول «تطلقت في المرة الأولى بسبب ضعف شخصية زوجي وتحكم عائلته بقراراته، أهله فرضو عليه تركي فانفصلنا، وفي المرة الثانية تزوجت رجلاً يكبرني بثلاثين سنة، كان يعنفني جسدياً ولفظياً، وتزوج علي زوجة ثانية وأجبرنا على السكن بذات المنزل، وهنا تصاعد النزاع بيننا حتى طلبت الطلاق الا أنه أجبرني على ترك ابني وابنتي لديه مقابل انفصالنا، أصبح لاحقاً يمنعني من حقي الشرعي برؤية أبنائي، حتى جائني اتصال في أحد الأيام من جيران لنا يفيد بأن طليقي يقوم بضرب ابنتي بقسوة وربطها، لجأت الى الشرطة والتي ساندتني وعدنا الى الطب الشرعي لإثبات حالة الضرب والإيذاء حيث كانت أثار الحبال التي تربط بها وعلامات الضرب المبرح قاسية، الشرطة اعتقلت طليقي وحصلت على حضانة أبنتي وابني».

سابعاً: تطبيق القانون ومعيقاته:

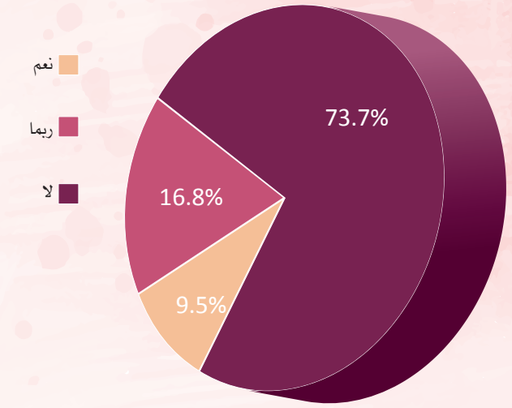

عند السؤال عن تطبيق القوانين والتشريعات ذات الصلة بالنزاعات المجتمعية المنعكسة على المرأة، نفت 73.7% من النساء ذلك، واعتبرت المشاركات كما سلف أن تطبيق القانون هو خلل مركب يفاقم قدرة الجهات الرسمية على الاستجابة لمتطلبات حماية المرأة من النزاعات المجتمعية، ان هذه الإشكالية تتعقد في داخل القدس وفي محيطها مثلاً «شعفاط وحزما»، فمع غياب المؤسسات الرسمية القادرة على فرض سيادة القانون، ومع ضعف المؤسسات غير الرسمية كالتنظيمات والعشائر، يقف المواطن بين خيارين: الأول اعتماد العنف واللجوء للقوة، وهو خيار يفاقم النزاعات ويحولها من طارئة الى مستدامة في كثير من الحالات، والثاني اللجوء الى القضاء وجهاز الشرطة الإسرائيليين، وهو خيار مرفوض اجتماعياً ويعتبر خيانة الى جانب عدم وجود جدية لدى المؤسسة الشرطية الإسرائيلية في التعامل مع النزاعات في المناطق العربية.

تقول أيمان، 29 عاماً تحمل الهوية المقدسية وتعمل في مؤسسات مقدسية، أنها وقعت بين نارين في نزاعها الأسري مع طليقها فيما يخص حسم حق الحضانة والنفقة في ظل وجود منظومتين قانونيتين، فلسطينية بحكم هوية زوجها وفلسطينيتها، وإسرائيلية بحكم مكان اقامتها وهويتها، مشيرة الى أنها حسمت أمرها ولجأت للقضاء الفلسطيني من أجل حسم القضيتين وحصلت على حكم قضائي تم تنفيذه بالحضانة والنفقة، ورغم أن قيمة النفقة في القضاء الفلسطيني جاءت أقل بكثير مما كان ممكناً عبر القضاء الإسرائيلي كما تقول، إلا أنها فضلت القضاء الفلسطيني كونها فلسطينية ولا تعتبر أن المؤسسات الإسرائيلية القضائية والقانونية تعبر حقاً عن الفلسطينيين بل تميز ضدهم.

تقول شيماء، 23 عاماً تحمل مؤهلاً دون الثانوية العامة وتعيش في إحدى قرى محافظة رام الله، أن المرأة قد تكون مجرمة في حالات النزاع المجتمعي، ولا يجوز اعتبارها دوماً الضحية، مستدلة على ذلك بقصة جريمة قتل سيدة لابنة زوجها ومحاولة إخفاء الجريمة، ورغم حديث شيماء عن تفاصيل الجريمة إلا أننا نتحفظ عليها لعدم قدرتنا على التحقق، المشاركات في المجموعة البؤرية التي قدمت فيها شيما القصة انقسمن بين من أيدنها، وبين من اعتبرن ان للقاتلة ظروف موضوعية قادتها لفعلتها، منها تعنيف الزوج واهماله وغيرها، وربطن هذا التبرير بواقع المرأة المتزوجة والتي تسكن مع أبناء زوجها من طليقته أو ارملته. وهذا ما يعود بنا الى الخلط المفاهيمي بين مسببات النزاع وضحاياه وعوامله.

معيقات تطبيق القانون

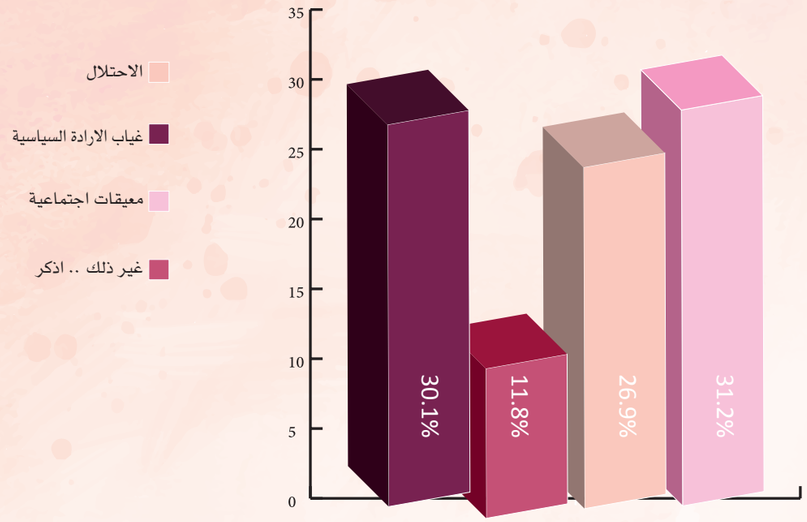

ان معيقات تطبيق القانون، خاصة في المناطق غير الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية معقدة ومتشعبة، لكن اللافت أن أهمها، وفق ما ترى المشاركات في الاستبيان، ليس الاحتلال بل المعيقات الاجتماعية تليها غياب الإرادة السياسية، وهنا يتكامل العاملان بشكل مترابط في علاقة تبادلية تفاعلية، فغياب الإرادة السياسية عن إنفاذ القانون وتصحيح اختلالاته يقود لصعود بنى تنظيمية اجتماعية بديلة، والتي تتحول بدورها الى معيق يمتلك شبكة مصالح وحسابات تختلف وتتناقض كلياً مع مبدأ سيادة القانون.

إن البنية الاجتماعية العشائرية في السياق الفلسطيني، خاصة في الأرياف، تشكل ناظم التفاعلات وصنع القرارات الفردية والجمعية، المهم أن المرأة تقع في موقع متأخر في هذه المنظومة، فهي غير ممثلة بالمطلق ولا تمتلك حق الاختيار او الاعتراض او حتى الاقتراح، لكن عليها مهمة الرضوخ والاستجابة لقرارات القضاء العشائري ومراكز القوة في العائلة الممتدة.

إن الفعل العشائري يقوم بالتدخل في النزاعات المجتمعية بشكل عاجل وسريع، خاصة في حالات القتل او الجرائم الشاذة كالاغتصاب، ويأتي هذا التدخل بمثابة وقف للاشتباك بين طرفي النزاع الى حين التفكر بالجريمة بهدوء، لكن هذا التدخل "الهدنة" يقطع الطريق في كثير من الحالات عن لجوء الضحية الى القانون أو المؤسسات الحقوقية،

تقول رهام، 30 عاماً موظفة في القطاع العام وتحمل درجة البكالوريوس، أن جدتها تعرضت للتضليل وقام ابنها بالحصول على بصمتها على تنازل عن قطعة أرض كبيرة، قام ببيع الأرض واستثمر الأموال لمنفعته المنفردة من خلال بناء منزل واسع له ولأبنائه، وتجاهل مطالب أخواته بشكل دائم ورفض اعطائهم حقهم، وهنا تعتبر ريهام أن عدم لجوء "خالاتها" الى القضاء والقانون أو حتى التدخل العشائري مرده الخوف من الفضيحة والخوف من تصاعد النزاع بين الأخوة والوصول الى القتل أو الإيذاء الجسيم، ما جعل الخيار هو السكوت والتنازل عن الحق المثبت.

وفي هذا السياق، شكل مفهوم السلم الأهلي مساحة ضبابية لدى المشاركات في المجموعات البؤرية، اذ اعتبرت السيدات المشاركات ان السلم الأهلي بالمجمل مرتبط بالفعل العشائري، وبإطفاء الحرائق لا السلم المستدام، كما اعتبرن ان السلم الأهلي لا يسير بالتوازي مع المنظومة القانونية بأي شكل من الاشكال.

ثامناً: هل كنت عرضة لأي من النزاعات المذكورة؟

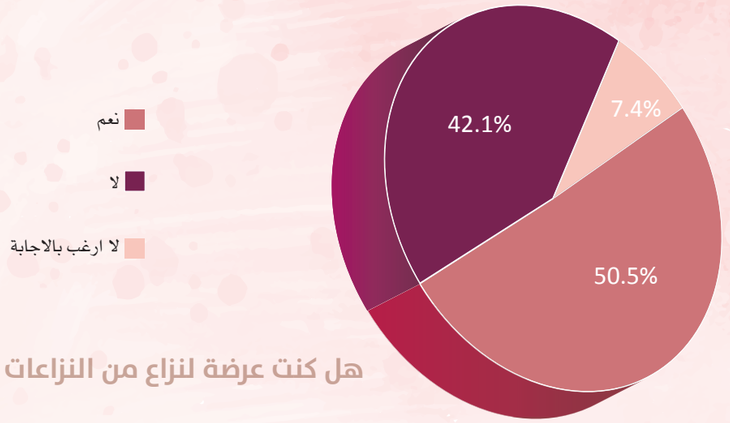

هل كنت عرضة لنزاع من النزاعات المذكورة

رفضت حوالي 7.4% الإجابة عن هذا السؤال، وخلال نقاش هذه الإجابة في المجموعات اعتبرت إحدى المشاركات أن النزاعات والتعنيف وغيرها مسألة شخصية لا يجوز مشاركتها والآخرين كونها تحتاج لقنوات حل داخلية بعيداً عن المؤسسات والقضاء والعشائر.

من المهم إعادة التأكيد هنا على راديكالية وضيق المفهوم السائد مجتمعياً للنزاع، وهو الذي تراه النسوة مرتبطاً بشكل مباشر وحصري بالاعتداء الجسدي المباشر، أي أن النزاع في الصورة النمطية الراسخة ذو مستوى مرتفع عنفياً، ما يحيد أشكال النزاع غير المباشر والنزاع غير المرتبط بالعنف المادي، ويحيد أيضاً أشكالاً أخرى من العنف موجودة ومنتشرة في الحالة الفلسطينية، وهذا ما يستدعي إعادة تعريف العنف والنزاع والسلم الأهلي.

إن إقرار أكثر من نصف المشاركات بتعرضهن لشكل من اشكال النزاعات المحددة في الورقة البحثية يشير الى حجم هذه الظاهرة، ورغم تراجعها الطفيف وفق مسح العنف الذي قارن بين مؤشرات العنف بين عامي 2011 و2019، إلا أن هذا التراجع لا يعكس تحولاً او انتقالاً الى حل مسببات وجذور النزاع المجتمعي الذي يمس النساء.

طبيعة النزاعات التي تعرضت اليها النساء

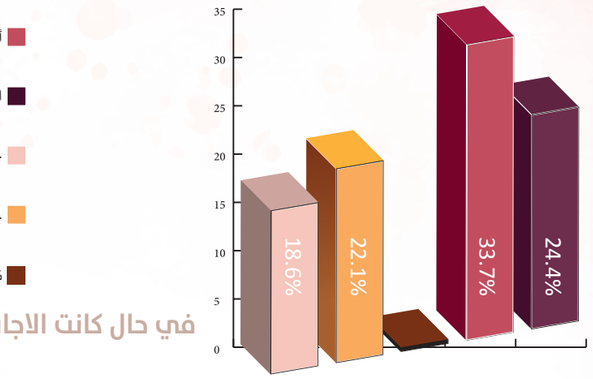

في حال كانت الاجابة نعم ماهي طبيعة النزاع؟

ذهبت المشاركات الى أن أبرز مسببات النزاعات بناء على التجربة الشخصية في التجمعات الأربعة موضع المسح هي الأسرية بنسبة 34.9%، تتلوها تلك الاجتماعية الاقتصادية المرتبطة بالعائلة الممتدة بنسبة 24.4%، لكن حوالي 22.1% تحدثن عن نزاعات أخرى خارج هذه التصنيفات وفق فهمهن، وهي نزاعات ترتبط بالعلاقات الاجتماعية العامة «الجيران والحارة والتجمع السكاني»، ونزاعات بسبب الفوضى مثلاً. وهنا انتقلت المشاركات بغياب سيادة القانون والفوضى من موقعه كعامل معطل لحل النزاعات كما ذكر آنفاً، إلى سبب مباشر للنزاعات، وهذا ما يمكن فهمه على أنه تطور تدريجي في الوعي المجتمعي تجاه العلاقة السببية بين الفوضى والنزاعات المجتمعية، أي أن تضخم الفوضى وتحولها الى ظاهرة شكل منظومات اجتماعية نمت وترعرت بالفوضى وقادتها لتصبح عامل نزاع مباشر.

ما هي القنوات التي لجأت/ تلجأين اليها في حالات النزاع

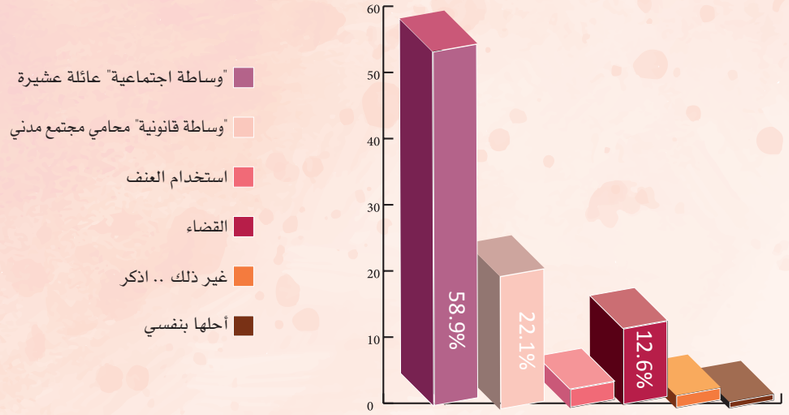

ما القنوات التي تلجأ/ين اليها في حال وقعت في نزاع

ان السياقات آنفة الذكر في التجمعات السكانية موضع الدراسة، لا تجعل من المستغرب ان تكون 58.9% من النساء قد لجأت أو ستلجأ الى القنوات الاجتماعية لحل النزاعات التي تقع بها، تتلوها 22.1% يفضلن اللجوء الى الوساطة القانونية او المجتمع المدني، فيما فضلت 3.2% من النساء العنف وذهبن اليه واعتبرنه الوسيلة الأنجع.

تقول احدى المشاركات ان العنف فرض نفسه في المجتمع الفلسطيني، وتضيف «حبال المحاكم طويلة وحتى وان اخذت قرار لا أحد يستطيع تطبيقه، اما العشائر فهي متجنية على المرأة دوماً، الحل دوماً اللجوء الى العائلة الصغيرة او العائلة الممتدة لأخذ الحق بالقوة والعنف». اما عن اختيار 1.1% من المشاركات خيار الحل الفردي بهدوء وصمت «وهي نسبة أقل ممن اخترن عدم مشاركة الآخرين نزاعاتهن»، اعتبرت احدى المشاركات في المجموعات أن ان المرأة يجب ان تختار «الستر» والتحمل من أجل عائلتها وأبنائها، وهذا يتطلب حل المشكلات داخل البيت بهدوء وصمت وبنفس طويل.

ان المؤشرات أعلاه تقول أن الصمت ليس خياراً مرجحاً في الحالة الفلسطينية، وهذا ما يفتح الباب أمام المجتمع المدني لأخذ دوره الحقيقي في تعميق تأثيره وحضوره كقناة استجابة عاجلة للنزاعات التي تقع فيها المرأة، الى جانب ضغطه لدعم هذا التوجه وفق الأطر القانونية. أيضاً، هذا الوعي النسوي بحاجة لتدخلات ترتبط ببناء القدرات والمساعدة في تعزيز دور المرأة بمنظومة السلم الأهلي.

المحور الثالث:
الاستنتاجات والتوصيات

إن قراءة خريطة النزاعات المجتمعية في السياق الفلسطيني بتحليل قائم على النوع الاجتماعي تظهر التباساً مفاهيمياً لدى النساء فيما يخص المفاهيم المركزية الثلاثة موضع الدراسة وهي: النزاع والعنف والسلم الأهلي. اذ تميل المفاهيم الراسخة لتبني المنظور المجتمعي الموجه عشائرياً للمفاهيم الثلاثة، مع اغفال المؤسسات الرسمية والمجتمع المدنية أهمية تأطير المفاهيم المذكورة بشكل دقيق يفضي لبناء منظومة حماية للمرأة بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام. وهنا توصي هذه الدراسة بإطلاق ورشة وطنية واسعة لتأطير المفاهيم المذكورة ووضع تعريفات متفق عليها موضع التنفيذ في كافة القوانين والتشريعات والخطط الوطنية ذات الصلة.

وهنا تبرز أهمية دور المجتمع المدني فيما يخص حماية المرأة في سياقات النزاعات المجتمعية من جهة، وتعزيز دورها كفاعل مؤثر في منظومة السلم الأهلي من جهة أخرى. اذ من المفترض ان تقوم تدخلات المدني على أربعة مرتكزات وهي: التأطير والضغط والتوعية والتمكين، ويتمثل دور التأطير في خلق حراك مجتمعي واسع حول المفاهيم الملتبسة والسياسات والخطط الاستراتيجية وتقديم مقترحات سياساتية وتشريعية واسعة، كما من المفترض الضغط على مراكز صنع القرار لإقرار القوانين التي نوقشت وصيغت بحضور العديد من ممثلي المجتمع المدني كقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، والضغط لفرض سيادة القانون وضبط الفعل العشائري تحت مظلة النظام السياسي الجامع. فيما يقوم مرتكزي التوعية ورفع القدرات على تعزيز برامج التوعية والتأهيل المتصلة بحقوق المرأة ودورها في تعزيز السلم الأهلي وحمايتها من النزاعات المجتمعية، مع الإشارة لضرورة توحيد جهود المؤسسات ذات الصلة لضمان عدم التضارب او إهمال المناطق المهمشة.

لعب المجتمع المدني، بقيادة مؤسسة تعاون، دوراً هاماً في استجلاب تبني حكومي لمسودة قانون الوساطة، وستستمر المؤسسة في ضغطها حتى إقرار هذا القانون نهائياً، وهنا توصي الدراسة بضرورة سرعة تبني القانون وعكسه في خطط تنفيذية لخلق منظومة وساطة فعالة وملزمة بشراكة ما بين الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وهذا أمر ملح وضروري خاصة في المناطق المسماة «ج».

وهنا توصي الدراسة بضرورة سرعة إطلاق مرصد للنزاعات الاجتماعية المتصلة بالمرأة ضمن منظومة انذار مبكر يساعد على إعادة قراءة السياسات والقوانين والإجراءات والتدخل بشكل سريع وفعال، وهذا ما يجب ان ينعكس ايجاباً على قدرة المجتمع المدني والحكومة والقوى الاجتماعية المحلية في رسم منظومة استجابة مبكرة في المناطق المصنفة «ج» لحماية المرأة من النزاعات المجتمعية دون خلق منظومة استجابة خارجة عن الإطار التشريعي الرسمي.

إن نزاعات العمل تشكل مساحة انتهاك عميق للمرأة من خلال التعيين بلا عقود أو العمل بأجر ادنى من الحد الأدنى المقر رسمياً أو الابتزاز بمختلف أنواعه، وهنا من الضروري وضع إطار قانون خاص لعمل المرأة ومحدداته، يراعي اغلاق كافة المنافذ التي يتهرب منها صاحب العمل من استحقاقاته مثل عدم توقيع العقود أو اجبار المرأة على توقيع الاستقالة المسبقة، الى جانب تغليظ عقوبات الابتزاز للمرأة في مكان العمل، خاصة الابتزاز الجنسي.

واخيراً، توصي الدراسة إقرار مسرب قضائي خاص للقضايا المرتبطة بالنزاعات المجتمعية المتصلة بالمرأة، وضمان سرعة وفاعلية اتخاذ القرارات بالقضايا ذات الصلة كقضايا مستعجلة، مع ضمان التنفيذ الفعال لمخرجات المحاكم عبر أجهزة الدولة التنفيذية، كما أنه من الضروري البحث في تدخل دولي من أجل انفاذ القانون في المناطق غير الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

توصيات خاصة «وفق مناطق عينة الدراسة»

يطا

يشكل الثقل العشائري ودور العائلة الممتدة مساحة تأثير مركزية في يطا، كما تشكل النزاعات ذات الصلة بالميراث والقضايا الاجتماعية العائلية مساحة تاثير مركزية على المرأة في هذه المنطقة، ولا تشكل نزاعات العمل في هذه المنطقة، وفي وعي المرأة من هذه المنطقة، مساحة تأثير كبيرة كون النساء العاملات مرتبطات بالمجمل بمشاريع عائلية، خاصة الزراعية، وهذا ما يعكس سلسلة ملاحظات جوهرية، أولها ضبابية مفهوم النزاع والعنف لدى المرأة وربطه بالفهم الحاد للنزاع العنيف فقط، وثانيها تداخل مساحة خصوصية المرأة مع مساحة تأثير العائلة وهذا ما يظهر من خلال ارتباك تعريف المرأة لدورها في المشاريع العائلية، حيث لا تعتبر كثير من النساء عدم تلقيهن أجور مشكلة تفضي الى نزاع، رغم أن هذه المشكلة قد تكون مصدراً لنزاع كامن يتفجر لاحقاً في حال تفكك عمل العائلة وتم بحث تقسمه إرثياً أو وفق حصص بين الإخوة أو الشركاء من العائلة.

وهنا تبرز أهمية تركز التدخلات في منطقة يطا على ثلاثة مساحات فعل:

1. **توظيف مساحة الفعل العشائري لصالح إنصاف المرأة في النزاعات: ويتم هذا من خلال تنظيم جسم ائتلافي في يطا من قبل مؤسسات المجتمع المحلي تتبنى وثيقة شرف تولي من خلالها مراكز الفعل الاجتماعي –العشائري قضية دعم المرأة في نزاعاتها الاجتماعية أولوية، ومن الضروري أن تكون المرأة حاضرة وفاعلة ومديرة لهذا التفاعل المجتمعي كي تعبر عن احتياجها بشكل مباشر من خلال ممثلات محليات.**
2. **تعزيز قدرات المؤسسات المحلية: وهذا يمتد إلى جوانب تعزيز قدرات المؤسسات المحلية على تصميم وإطلاق برامج توعية وتثقيف نسوي ذات صلة، وأخرى توعوية تساعد المجتمع المحلي والعشائر في فهم آليات دعم المرأة في مراكز النزاعات، بالإضافة الى دعم قدرات هذه المؤسسات في بناء مركز دعم مجتمعي مشترك يقوم على رصد النزاعات ودعم المرأة قانونياً وفنياً ومتابعة تذليل أية عقبات ذات صلة سواء في المؤسسات الرسمية أو غيرها، وهذا ما يحتاج أن يسبقه بشكل أكيد اجراءات بناء ثقة بين المجتمع المدني والمرأة بشكل دقيق وممنهج.**
3. **تبني برنامج لدعم موقع المرأة في منظومة السلم الأهلي: وهذا البرنامج الذي من المفترض أن يطبق في التجمعات الأربعة كجزء من برنامج وطني شامل، ويركز على بناء قدرات المرأة أولاً وتعزيز قدراتها بشكل مستمر فيما يتعلق بالمهارات القيادية والفنية ذات الصلة بالسلم الأهلي، ودعم وصولها لمراكز تأثير في منظومة السلم الأهلي، خاصة بمؤسسات المحافظات بشكل محدد.**

البلدة القديمة في الخليل

عكست مخرجات البحث في البلدة القديمة بالخليل خصوصية هذه المنطقة، اذ اعتبرت المشاركات من هذه المنطقة أن النزاعات الأسرية ونزاعات العمل هي مركزية في منظومة النزاعات المؤثرة على المرأة في البلدة القديمة، كما اظهرت المشاركات حالة من ضعف الثقة في منظومتي القضاء والقانون من جهة، وإنفاذ القانون من جهة اخرى، اللافت ان النتائج تظهر ارتباكاً لدى المشاركات فيما يخص المنظومة البديلة الفاعلة لحمايتهن في حال وقوعهن في نزاعات، وأخيراً، أبرزت النتائج هشاشة منظومة السلم الاهلي في هذه المنطقة.

تشكل العائلة مركز فعل اجتماعي مركزي في البلدة القديمة بالخليل، ويبرز دورها بشكل أكبر في ظل وجود سيطرة اسرائيلية على المنطقة تمنع إنفاذ القانون الفلسطيني فيها، إلا أن الانحيازات العائلية ما تزال تقوم على الاستقطاب الحاد والمواجهة التي قد تكون مسلحة في كثير من الأحيان.

وهنا من المهم أن يتركز التدخل في منطقة البلدة القديمة على ما يلي:

1. **انشاء منظومة انفاذ قانون شعبية: تعاني المناطق المسماة ج من غياب آليات انفاذ القانون الرسمية، وعدم فاعلية الدور العشائري كضامن للسلم الأهلي، وهنا من المهم أن يتم اعادة انتاج منظومة إنفاذ للقانون**

غير رسمية تبدأ من أسفل إلى أعلى وفق هياكل ومسؤوليات محددة، يتركز فيها دور العشيرة على منع تفاقم النزاع فيما يضمن فواعل المجتمع المحلي انفاذ القانون وفق بروتكول يعد بشراكة وطنية، من المهم ان تكون هذه المنظومة وطنية وشاملة لكن تطبق وفي خصوصية كل منطقة.

2. **دعم النساء في مواقع العمل وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تعاني البلدة القديمة في الخليل من معدلات بطالة عامة مرتفعة، وضعف في السوق التجاري المحلي، ما يضطر النساء الى العمل بظروف صعبة وأجور منخفضة دون حماية كافية، من الضروري التدخل من خلال برنامج تقييم لواقع نساء البلدة القديمة في المنشآت الانتاجية والتجارية والخدمية وحمايتهن بشكل خاص، استناداً لخصوصية البلدة القديمة، واطلاق سلسلة تدخلات لإنفاذ الحماية القانونية من خلال العقود والحد الأدنى للأجور وظروف العمل تديرها لجنة مشتركة بين وزارة العمل ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات.**

من الضروري أيضاً اطلاق برنامج لدعم المشاريع الصغيرة والمشاريع التشاركية المتوسطة في المنطقة يديره المجتمع المحلي والمحافظة يقوم على استثمار منتجات البلدة القديمة اليدوية بشكل خاص وترويجها باستخدام شبكة نقاط بيع وطنية ومواقع بيع الكترونية، أي التحول في البلدة القديمة الي عملية انتاج نسوي مكثف يسوق خارج المنطقة، مع التأكيد على أهمية المحافظة على المنشآت التجارية والمحال الموجودة في المنطقة.

حزما ومخيم شعفاط

تتشارك المنطقتان في تشابه النتائج والمخرجات مع البلدة القديمة في الخليل من حيث عدم وجود ثقة بالمنظومتين القضائية والتنفيذية، وعدم تحديد برامج سلم أهلي بديلة، ووقوع المرأة ضحية نزاعات أسرية ونزاعات عمل بشكل أساسي في هاتين المنطقتين الواقعتان في محافظة القدس.

ان منطقة حزما تتشارك ببعض السمات مع يطا، خاصة فيما يتصل بالعمل الزراعي العائلي الممتد ونزاعاته الكامنة، وتقع المنطقة بين المنظومتين القانونييتين الفلسطينية وتلك المطبقة في القدس، وهذا ما يخلق أيضاً الباساً واستخداماً مشوهاً للقانون والانتقائية في إنفاذه، وما يزال دور العشائر أيضاً مشوهاً في هذه المنطقة، ما خلق حالة من الفوضى المستدامة تقع المرأة في قلبها كضحية مباشرة من جهة، وكضحية متأثرة بغياب منظومة فاعلة للسلم الأهلي من جهة أخرى.

امام مخيم شعفاط فتعاني النساء فيه من ازمات اقتصادية عمرانية اجتماعية مركبة، فالاكتظاظ وغياب القدرة على البناء والتوسع ادى لوجود عائلات ممتدة تشارك مساحات ضيقة، ما خلق نزاعات بنيوية كما تشرح النساء، وهنا لا يبرز دور العائلة كما في القرية، بل يتصدر المشهد قوى اجتماعية وسياسية تحاول ادارة غياب سيادة القانون ومنع الانزلاق في التبعية للمنظومة القانونية الإسرائيلية.

وهنا يمكن تقديم جملة من التدخلات أهمها:

1. **انشاء عيادات قانونية للنزاعات النسوية.**
2. **اطلاق برنامج توعية نسوي ائتلافي تديره مجموعة من المؤسسات المحلية النسوية.**
3. **تشكيل لجنة محلية مقدسية تقوم باقتراح منظومة ادارة فاعلة للسلم الأهلي في ظل الوضع القائم بالقدس.**
4. **تفعيل دور المجتمع المدني في متابعة تدخلات قانونية لحماية المرأة في مراكز النزاع المجتمعي.**

تنويه ختامي

قدمت هذه الدراسة كأرضية لفتح نقاش في مناطق الدراسة أولاً وفي مراكز صنع القرار ثانياً لبحث التدخلات المفضية لحماية المرأة من النزاعات المجتمعية وتعزيز دورها كلاعب مركزي في فرض وإنفاذ وترسيخ السلم الأهلي، ومن هنا ستتابع مؤسسة «تعاون» هذه الدراسة من خلال زيارات ولقاءات معمقة، وورش عمل تفاعلية مع الأطراف ذات العلاقة من أجل تطوير التوصيات ودمجها مع منظومة السياسات العامة ذات الصلة.